



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة رقم (3)

تأثير حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها
وفرض العقوبات عليها (BDS): البعد الاقتصادي

إعداد

د. سامية البطمة

السيد عمر البرغوثي

30 نيسان 2014

(هذه الورقة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر "ماس")

تأثير حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS): البعد الاقتصادي

مقدمة

إن كانت حركة مقاطعة نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا في القرن الماضي بدأت تؤثر في التيار العام (mainstream) العالمي بعد 25 إلى 30 عاماً من انطلاقها في أواسط الخمسينيات، فقد استطاعت حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، المعروفة عالمياً بـ BDS، أن تصل لهذا المستوى من التأثير بعد أقل من تسع سنوات منذ إطلاق الغالبية الساحقة¹ في المجتمع الفلسطيني لنداء المقاطعة في 2005. إن هذا التأثير يجب أن يفهم في سياق تفاعل إنجازات المقاطعة في المجالات الأكاديمية والثقافية والرياضية والاقتصادية والمالية بشكل عضوي وجدلي، بحيث يؤثر إنجاز في أي مجال على المجالات الأخرى كافة. فاستراتيجية حركة المقاطعة، وهي سلمية بطبيعتها وقائمة على احترام القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، تقوم على عزل إسرائيل محلياً وعربياً ودولياً، في شتى المجالات، وبشكل متدرج، حسب ظروف الزمان والمكان، عن طريق كسب الرأي العام العالمي، وتحويل تضامنه المعنوي مع حقوق الشعب الفلسطيني إلى أفعال مؤثرة ومتراكمة تحاصر دولة الاحتلال ومؤسساتها المتواطئة في انتهاكها للقانون الدولي والشركات العالمية التي تمكنها من استمرار احتلالها وحرمانها الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير والعودة والتحرر الوطني.

بناءً على العديد من المعطيات، فإن حركة المقاطعة (BDS) حققت قفزة نوعية خلال العامين الماضيين في المجال الأكاديمي والثقافي وحتى الاقتصادي². فمن تبني أربع جمعيات أكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية للمقاطعة الأكاديمية الشاملة لإسرائيل وابتعاد عدد كبير من الفنانين والفرق الفنية عن المشاركة في المهرجانات الإسرائيلية، ومقاطعة ستيفن هوكينغ، أحد أهم العلماء على وجه الأرض اليوم، لمؤتمر "رئاسي" إسرائيلي، إلى تصاعد المقاطعة الاقتصادية الأوروبية للشركات والمؤسسات الإسرائيلية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، باتت إسرائيل تشعر بعزلة غير مسبوقة. وجاءت استطلاعات الرأي العام العالمي السنوية التي تجريها بي.بي.سي (BBC) لتؤكد نجاح المقاطعة في كسب معركة "القلوب والعقول" في معظم دول العالم، حيث أظهرت نتائج السنوات الأخيرة أن مكانة إسرائيل العالمية قد تدهورت بشكل حاد، بحيث باتت تنافس كوريا الشمالية على موقع ثالث أسوأ دولة في العالم من حيث الشعبية.

أدركت في الآونة الأخيرة كل من الحكومة والمؤسسة الاقتصادية الإسرائيلية أن هذه التطورات السلبية بدأت تؤثر بشكل سلبي ملموس في الاقتصاد الإسرائيلي، بل وباتت تهدد النظام الإسرائيلي بأسره، حسب تصريحات كبار المسؤولين. ففي حزيران 2013، قرّرت الحكومة الإسرائيلية أن حركة المقاطعة BDS باتت تشكل "تهديداً استراتيجياً" لإسرائيل، أي لنظامها (regime) الذي يجمع بين الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري (الأبارتهايد)³، وعلى إثره، نقل رئيس الحكومة مسؤولية مواجهة حركة المقاطعة إلى وزارة الشؤون الاستراتيجية⁴، بعد أن فشلت وزارة الخارجية، التي تولت هذه المهمة منذ 2005، في منع، أو حتى إبطاء، النمو المضطرد لحركة المقاطعة عالمياً.

وفي 9 شباط، في اجتماع سري خصصته الحكومة وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية لوضع استراتيجية جديدة لمحاربة حركة BDS، سرّب الإعلام القرارات التالية:

¹ <http://www.bdsmovement.net/call#Arabic>:

² أنظر الملحق حول إنجازات المقاطعة من 2012/1 حتى 2014/3

³ http://www.bdsmovement.net/files/2011/02/Arabic-BNC_Position_Paper-Durban_Review4.pdf

⁴ http://jppi.org.il/uploads/Annual_Assessment_2012-2013.pdf

- ✦ رصد 100 مليون شيكل إضافية لشن حملات دعائية ضد الحركة وناشطتها
- ✦ تصعيد العمل الاستخباري الإسرائيلي ضد الحركة
- ✦ تصعيد "الحرب القانونية" (lawfare) ضد BDS من خلال سن قوانين تجرّم المقاطعة في البلدان "الصديقة" لإسرائيل كالولايات المتحدة وكندا وأستراليا.

في خطابه أمام اللوبي الصهيوني الأهم في الولايات المتحدة، آيباك (AIPAC)، في أوائل مارس/آذار لهذا العام، خصّص رئيس الوزراء الإسرائيلي حصة كبيرة لمهاجمة حركة BDS،⁵ ليؤكد من جديد ما ذهب إليه معلقون إسرائيليون ودوليون بأن إسرائيل لا تخشى شيئاً كما تخشى "التهديد" الإيراني وحركة BDS، حتى إن وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، حذر إسرائيل بأنها ستشهد عزلة لم تخبرها من قبل إن فشلت في الوصول لاتفاق سلام.⁶ ومما أثار الهلع في الأوساط الإسرائيلية تعليق الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، مؤخراً بأن حتى الولايات المتحدة بالكاد ستقدر أن تحمي إسرائيل من العزلة الدولية إن لم تصل لتسوية مع الفلسطينيين.⁷

تعريف بحركة مقاطعة إسرائيل (BDS)

تهدف حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) إلى إنهاء نظام الاضطهاد الإسرائيلي المركّب ضد الشعب الفلسطيني ليحقق العدالة والحرية والمساواة في الحقوق. إن المقاطعة كشكل من أشكال المقاومة الشعبية والمدنية متجذرة في عقود من الكفاح الفلسطيني ضد الاستعمار الاستيطاني والتطهير العرقي والاحتلال.

امتداداً لهذا التاريخ الحافل والعديد من تجارب المقاطعة، سيما في الانتفاضة الأولى، وتأثراً بتجارب النضال في جنوب أفريقيا وحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، أطلق ممثلو الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات نداء المقاطعة في 2005/7/9، في الذكرى الأولى لقرار محكمة الجنايات الدولية التي أدانت جدار الضم الإسرائيلي. قيادة حركة المقاطعة العالمية لإسرائيل هي اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة (BNC)، وهي أوسع تحالف في المجتمع الفلسطيني، حيث تضم الاتحادات النقابية والمهنية، والاتحادات الشعبية (المرأة، الكتاب، الفلاحين، إلخ)، وهيئة القوى الوطنية والإسلامية، وأكبر ائتلاف للاجئين، وأوسع أطر المنظمات الأهلية الفلسطينية في أراضي 67 و48. تقوم الحركة على جهود تطوعية بشكل شبه كامل، ولذا تحافظ على استقلالية سياسية وفكرية قل نظيرها اليوم.

حدد نداء BDS ثلاثة شروط تشكّل الحد الأدنى المطلوب لكي يمارس الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير: إنهاء احتلال 1967؛ إنهاء نظام التمييز العنصري (الأبارتهايد) القائم في أراضي 1948؛ وعودة اللاجئين إلى ديارهم الأصلية التي شردوا منها. أي أن حركة المقاطعة تبذل الانطباع الذي ساد بين الكثيرين بعد توقيع اتفاقية أوسلو الكارثية بأن الشعب الفلسطيني يمكن اختزاله بالفلسطينيين المقيمين في أراضي 1967، دون فلسطينيي 48 ودون اللاجئين.

المقاطعة الاقتصادية تحتدم

رغم نجاحات المقاطعة على الصعيد الاقتصادي، فالمعركة لا تزال في بداياتها، فالالاقتصاد الإسرائيلي من أقوى اقتصادات المنطقة، حيث وصل ناتجه المحلي الإجمالي عام 2012 إلى 283.3 مليار دولار، حسب الأسعار الجارية. كما تمتّع الاقتصاد الإسرائيلي بنمو مضطرد على مدى السنوات القليلة الماضية، تراوحت نسبته بين 5.5% و7.5% بين الأعوام 2007

⁵ <http://www.nytimes.com/2014/03/05/world/middleeast/netanyahu-promotes-efforts-toward-a-peace-deal.html>

⁶ <http://www.nytimes.com/2014/02/01/opinion/sunday/why-the-boycott-movement-scars-israel.html>

⁷ <http://www.bloomberg.com/news/2014-03-02/obama-urges-netanyahu-to-make-peace-now-to-avert-fallout.html>

و2012.⁸ وعلى خلاف دول عديدة، خاصة في أوروبا، فقد تأثر هذا الاقتصاد بشكل أقل بالأزمة الاقتصادية العالمية التي هزت العالم منذ العام 2008، ويعود ذلك جزئياً إلى ارتباط نمو هذا الاقتصاد بشكل وثيق بقطاع التكنولوجيا، بالذات الأمنية والعسكرية، الذي لم يتأثر كثيراً بالأزمة العالمية مقارنة مع قطاعات أخرى، كما يعود للمساعدات والتسهيلات الاقتصادية السخية الممنوحة من الولايات المتحدة وأوروبا لإسرائيل لأسباب سياسية وتاريخية.

يعتمد الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير على التجارة الخارجية في نموه وتطوره، حيث قامت اسرائيل بتصدير ما يعادل 93.2 مليار دولار واستيراد ما قيمته 92.7 مليار دولار عام 2012.⁹ وفي نفس السنة، تصدرت السلع والبضائع الصناعية قائمة الصادرات الإسرائيلية بقيمة 44 مليار دولار،¹⁰ يليها الماس المصقول وغير المصقول والذي وصلت صادراته إلى 9 مليار دولار، ثم تأتي الصادرات الزراعية بالدرجة الثالثة والتي وصلت إلى 1.5 مليار دولار.¹¹ وتعتبر أوروبا أكبر شريك تجاري لإسرائيل، حيث صدرت إسرائيل لها ما قيمته 23.3 مليار دولار، مقارنة مع 20.6 مليار دولار صدرتها للولايات المتحدة وكندا.¹²

لا توجد دراسات دقيقة لحجم خسائر الاقتصاد الإسرائيلي جراء المقاطعة حتى الآن. تقدر بعض المصادر الإسرائيلية خسائر قطاع الزراعة وحده بما يعادل 30 مليون دولار، يعود معظمها لمقاطعة المستعمرات،¹³ ويتحدث البعض عن خسائر قد تصل إلى المليارات. ولكن مما لا شك فيه إن بعض أهم المسؤولين ورجال الأعمال الإسرائيليين ينظرون لحركة المقاطعة اليوم كخطر محقق يهدد الاقتصاد الإسرائيلي برمته ويلقي بظلال جنوب أفريقيا عليه، حسب تعبير وزيرة العدل تسيبي ليفني.¹⁴ أما وزير المالية الإسرائيلي، يائير لابيد، فقد صرح مؤخراً أن "الاقتصاد الإسرائيلي أكثر هشاشة من أمنها القومي".¹⁵ كما أصدرت وزارة المالية تقريراً ينص على "أن المقاطعة هي أكبر خطر على الاقتصاد الإسرائيلي".¹⁶

وعليه، فالسؤال الذي يطرح نفسه: ما هو مصدر قوة الشق الاقتصادي لحركة BDS وقدرتها المحققة (actual) والكامنة (potential) على تهديد الاقتصاد الإسرائيلي؟

إن تمحور الاقتصاد الإسرائيلي حول التجارة العالمية يعد مصدر قوة ومصدر ضعف في آن واحد. إضافة لذلك، فإسرائيل تأتي في الدرجة الثالثة بعد الولايات المتحدة والصين كأكثر دولة لديها شركات مدرجة ضمن مؤشر "ناسداك"، كما أن لدى اسرائيل عدد كبير من الشركات المحلية (start-ups) التي يتم شراؤها من قبل الشركات الأمريكية، مما يعني بالضرورة أنها معرضة أكثر من غيرها لمخاطر تراجع الاستثمارات الخارجية فيها.¹⁷

ويظهر هذا جلياً على المستويين التجاري والاستثماري. فعلى المستوى التجاري، صرح وزير المالية الإسرائيلي بأنه في حال استمرت المقاطعة في النمو وانخفض التصدير لأوروبا بنسبة 20%، ستخسر إسرائيل أكثر من 10,000 وظيفة وما قيمته

⁸ <http://www1.cbs.gov.il/publications14/1553/pdf/t17.pdf>

⁹ http://www1.cbs.gov.il/shnaton64/st16_01.pdf. In constant 2005 prices.

¹⁰ The most significant export industries (excluding diamonds and the military sector) were: chemicals and chemical products industry (\$15.0 billion), equipment for control and supervision, medical and scientific industry (\$6.8 billion), electronic components industry (\$4.8 billion) and machinery and equipment industry (\$3.3 billion). At: http://www1.cbs.gov.il/www/hodaot2013n/16_13_234e.pdf

¹¹ http://www1.cbs.gov.il/shnaton64/st16_03x.pdf .

¹² http://www1.cbs.gov.il/fortr/?Mlval=%2Fimpexp%2Fsumbycontinent_e.html&FYY=2008&LYY=2011&TypeOfActivity=1&ProgramType=2&SortBy=1&SortingType=1&Ruller=1

¹³ <https://www.middleeastmonitor.com/news/middle-east/10165-bds-costs-israel-100-million-shekels-in-losses>
Most of this is in the agricultural sector from the Jordan Valley area.

¹⁴ <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4471199,00.html>

¹⁵ http://www.huffingtonpost.com/robert-k-lifton/the-bds-boycott-divestmen_1_b_4818833.html

¹⁶ <http://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21595948-israels-politicians-sound-rattled-campaign-isolate-their-country>

¹⁷ http://www.huffingtonpost.com/robert-k-lifton/the-bds-boycott-divestmen_1_b_4818833.html

5.7 مليار دولار من العملات الأجنبية.¹⁸ وتُظهر بعض المؤشرات بداية تأثير التجارة مع أوروبا، مما يبرر التخوفات الإسرائيلية. فبيانات 2012 تظهر بأن هناك تراجعاً في الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 7% عن 2011 (باستثناء الماس).¹⁹ وهذه نسبة لا يستهان بها كبدائية، فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار معادلة وزارة المالية الإسرائيلية، فإن هذا الانخفاض يكون قد أفقد الاقتصاد الإسرائيلي ما يعادل 3,500 وظيفة. أما في العام 2013 فهناك توقع أن تكون الصادرات قد تراجعت بقيمة 20 مليار شيكل والصناعة قد خسرت نحو 11 مليار شيكل.

أما في الجانب المالي/الاستثماري، فنتيجة لسنين من العمل الدؤوب لحركة المقاطعة الفلسطينية وحلفائها الكثر في أوروبا، أنهى العديد من البنوك وصناديق الاستثمار الأوروبية تعامله مع الشركات والبنوك الإسرائيلية العاملة في الأراضي المحتلة عام 1967، تماشياً مع المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي التي صدرت في 2013، والتي حثت على قطع التمويل للهيئات الإسرائيلية التي تعمل في الأراضي المحتلة.²⁰ على سبيل المثال، قرر في مطلع هذا العام ثاني أكبر صندوق تقاعد هولندي، PGGM، وتوقع استثماراته العالمية 200 مليار دولار، سحب استثماراته من أكبر 5 بنوك إسرائيلية،²¹ وأعلن أكبر بنك في الدنمارك، "دانسك"، مقاطعة بنك "هابو عالميم".²²

كما أعلنت الحكومة النرويجية أن صندوق التقاعد الحكومي سيسحب استثماراته من الشركات الإسرائيلية المرتبطة بالمستعمرات، وخص بالذكر شركتي "أفريكا- إسرائيل" و"دانيا سيوس".²³ ويعتبر هذا الصندوق الاستثماري الممول من عائدات النفط الأضخم عالمياً، حيث تبلغ استثماراته 810 مليار دولار.

أيضاً خسرت شركة "ميكوروت" الإسرائيلية للمياه قبل أسابيع عقداً كبيراً في الأرجنتين بقيمة 170 مليون دولار، بينما أنهت شركة "فيتنز" الهولندية للمياه عقدها مع "ميكوروت" لتورطها في الاحتلال. كما خسرت "ميكوروت" عقداً كبيراً في البرتغال.²⁴ أما صودا ستريم، ومصنعها الرئيسي مقام في مستعمرة "معاليه أدميم"، فقد خسر سهمها 14% من قيمته في الربع الأول من 2014، وكانت حملة المقاطعة أهم عامل وراء هذه الخسارة، حسب تحليلات اقتصادية.²⁵

وفي سابقة خطيرة بالنسبة لإسرائيل، قررت الحكومة الألمانية، حليف إسرائيل الأقوى في أوروبا، استثناء الهيئات الإسرائيلية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية) من أي اتفاق تقني وعلمي مستقبلي.²⁶

وفي سابقة ربما أكثر خطورة، انسحبت بعض شركات الإنشاءات الأوروبية العملاقة من التنافس لإنشاء ميناءين يديرهما القطاع الخاص في أسدود وحيفا (أي ليس في الأراضي المحتلة عام 1967) خوفاً من تنامي المقاطعة العالمية لإسرائيل.²⁷

أما الشركات العالمية المتورطة في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي، فقد بدأت في دفع ثمن باهظ لهذا التواطؤ. إن حملتنا لمقاطعة شركة "فيوليا"، على سبيل المثال، والتي أطلقناها في نوفمبر 2008، خسرت "فيوليا"، وهي شركة فرنسية متورطة في مشاريع إسرائيلية في الأرض المحتلة، عقوداً تفوق قيمتها 20 مليار دولار، في بريطانيا والسويد وإيرلندا ومدينتي سانت لويس وبوسطن الأمريكيتين، وغيرها.²⁸

¹⁸ <http://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21595948-israels-politicians-sound-rattled-campaign-isolate-their-country>

¹⁹ http://www1.cbs.gov.il/www/hodaot2013n/16_13_234e.pdf

²⁰ <http://www.ft.com/cms/s/0/9b35c2a6-6337-11e3-886f-00144feabdc0.html#axzz2zh02tk7G>

²¹ <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.567548>

²² <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.571849>

²³ <http://www.jpost.com/Business/Business-News/Norways-810-bln-fund-excludes-two-Israeli-one-Indian-firm-339919>

²⁴ <http://www.bdsmovement.net/2014/mekorot-loses-portugal-deal-11985>

²⁵ <http://www.fool.com/investing/general/2014/04/02/3-consumer-stocks-investors-returned-in-the-first.aspx>

²⁶ <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.570071>

²⁷ <http://www.haaretz.com/business/.premium-1.574821>

²⁸ <http://www.bdsmovement.net/activecamps/veoliaalstom>

وشركة G4S، وهي أكبر شركة أمنية في العالم، فخرست عقوداً مجزية في بريطانيا والنرويج والاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا لتورطها في تقديم منتجات وخدمات لمصلحة السجون الإسرائيلية، حيث يتعرض أسرانا للتعذيب، وهو جريمة ضد الإنسانية، ولحماية الحواجز العسكرية والمستعمرات.²⁹ بعض أهم النشرات المالية والاستثمارية باتت تنتظر لحركة المقاطعة BDS كـ"عامل مخاطرة" (risk factor) لأي شركة تستهدفها الحركة.

في ضوء كل هذه النجاحات، والكثير غيرها، لحركة المقاطعة، حذر وزير المالية الإسرائيلي في خطاب ألقاه أمام مؤتمر معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب بتاريخ 2014/1/29، من تعاضم BDS في العالم قائلاً: "عدم الشعور بتأثير المقاطعة حالياً سببه أنها عملية تدريجية. لكن الوضع الحالي خطير جداً. فنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا لم ينتبه إلى بداية حملة المقاطعة التي تعرض لها."

تدرس حركة المقاطعة عن كثب كل هذه الإنجازات والتحديات الكبيرة التي تعيق تحقيق المزيد منها، لتحدد مواطن القوة والضعف في الاقتصاد الإسرائيلي ولتطور استراتيجيتها حسب اللزوم. ولكن من المؤكد، كما استنتجنا واستنتجت إسرائيل، فإن انتشار المقاطعة الأكاديمية والثقافية والرياضية لإسرائيل يلعب دوراً جوهرياً في تنامي المقاطعة الاقتصادية لها. فعندما يدعو مغني عالمي من وزن روجر ووترز (Pink Floyd) أو المطران دزموند توتو أو الكاتبة الكندية اليهودية المرموقة ناعومي كلاين وغيرهم لمقاطعة إسرائيل، فهم يسهمون بشكل هائل في تقويض سمعة إسرائيل وسمها (brand)، مما يضعف الإقبال العالمي على بضائعها وخدماتها. وهذه الاستراتيجية ذاتها التي لعبت دوراً حاسماً في عزل نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا قبل عقود.

في مقابلة هامة للرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، مع صحيفة "معريف" في 2012 لخص هذا الرابط العضوي بين المقاطعة الثقافية والاقتصادية بالتالي:

"لقد أنعم الله على إسرائيل بكثير من المواهب التي تصنع العديد من المنتجات الممتازة. لنتمكن من التصدير، تحتاج منتجات جيدة، ولكنك أيضاً تحتاج لعلاقات جيدة. فلماذا نصنع السلام؟ لأنه إذا تدهورت صورة إسرائيل، سوف تعاني من المقاطعة. هناك بالفعل مقاطعة فنية ضدنا - فهم لم يسمحو [للمسرح الوطني الإسرائيلي] Habimah بدخول لندن - ومؤشرات على مقاطعة مالية غير معلنة بدأت تظهر".³⁰

المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل وتأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني

بالإضافة إلى تقليص استفادة إسرائيل من احتلالها، والذي يشكل خسارة هامة لبعض القطاعات الإنتاجية في إسرائيل، فإن مقاطعة الشركات والبنوك الإسرائيلية تلعب دوراً في تقليص التبعية التجارية الفلسطينية لإسرائيل وفي دعم القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، خاصة في مجال الصناعة والزراعة، مما يعود على الاقتصاد الفلسطيني بفوائد جمّة، بالذات من ناحية تقليص معدل البطالة، ورفع مداخيل الضرائب.

يعتمد الفلسطينيون على التجارة الخارجية بشكل كبير، فكما يظهر الجدول المرفق. ففي 2012 استورد الفلسطينيون (في أراضي 67) ما يعادل 4.7 مليار دولار سنوياً من الخدمات والبضائع، منها 4.3 مليار من إسرائيل (91% من مجمل المستوردات).³¹

²⁹ <http://www.bdsmovement.net/activecamps/g4s>

³⁰ <http://www.thespec.com/news-story/2164676-at-64-israel-celebrates-but-with-fewer-friends-than-before/>

³¹ http://www.pCBS.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Main%20Indicator_E.htm

التجارة الفلسطينية مع العالم واسرائيل (2012)³²

| التجارة الخارجية | 2012 (بملايين الدولارات) |
|----------------------|--------------------------|
| الصادرات | 782.4 |
| الواردات | 4,697.4 |
| الصادرات إلى إسرائيل | 639.2 |
| الواردات من إسرائيل | 4,305.6 |

وعلى الرغم من أن البنك المركزي الإسرائيلي يدّعي أن فقط 42% مما يستورده الفلسطينيون من إسرائيل هو منتج اسرائيلي، وأن 58% من هذا الاستيراد يأتي "عبر إسرائيل"، فإن ذلك مدعاة أكبر للاستغناء عن التبعية لإسرائيل، حيث أن الاستيراد من أو عبر إسرائيل لا يضعف ويكبح جماح إنتاجنا المحلي وحسب، بل أيضاً يحرمانا مبالغ الجمارك التي تجمعها اسرائيل عن هذه المستوردات.³³

وقد قام تقرير الانكساد (أيلول، 2011)³⁴ باستخدام نموذج الاقتصاد الكلي لتقدير مدى الخسارة التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني بسبب ضياع ضرائب الجمارك لمرورها وكأنها مستوردات من الجانب الإسرائيلي. يقدر التقرير بأن الجمارك الضائعة على الفلسطينيين بسبب الاستيراد غير المباشر عبر إسرائيل تصل إلى 500 مليون دولار سنوياً. يستخدم التقرير مؤشرات الاقتصاد الكلي للعام 2010 لحساب هذه الخسارة عن طريق أحداث تغييرين في النموذج القاعدي لتلك السنة. التغيير الأول هو إضافة ضرائب الجمارك الضائعة إلى النموذج، أما التغيير الثاني، فهو زيادة في الانفاق الحكومي ليحقق سياسة مالية توسعية. كما قام التقرير بافتراض سيناريوهات مختلفة لسياسة الحكومة التوسعية: السيناريو الأول يفترض بأن الزيادة في الانفاق تم تحويلها إلى الفقراء، والسيناريو الثاني يفترض بأن الانفاق تم صرفه على تقوية القاعدة الإنتاجية للاقتصاد.

وإذا ما افترضنا بأن هذه الموارد تم الحصول عليها من خلال مقاطعة البضائع الاسرائيلية وإعادة استثمار هذه الموارد في الاقتصاد، فإن نتائج النموذج تبين بأن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالدولار (باسعار 2004) يمكن أن يزيد بما قيمته 630 مليون دولار أو 11% من حجم الناتج المحلي الاجمالي عام 2010، أي 165 دولار للفرد سنوياً. وتترجم هذه الزيادة في القاعدة الإنتاجية إلى ما يقارب 45,000 فرصة عمل محلية.

أي أن مقاطعة البضائع الاسرائيلية بما يعادل مليار دولار يمكن أن توفر ما يقارب 90,000 فرصة عمل فلسطينية، أو ما يعادل 11.5% من حجم التشغيل الحالي في الضفة والقطاع (781,000) ويقلص الاعتماد على إسرائيل وبالتالي قدرتها على تركيع الفلسطينيين سياسياً وفرض تسوية مجحفة علينا.

البعد العربي: آفاق رحبة لتصعيد المقاطعة العالمية لإسرائيل

إن كانت حركة المقاطعة قد كسبت جولات عديدة ضد بعض أكبر الشركات العالمية المتورطة في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، فالقفزة النوعية القادمة في المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل تستوجب تفعيل ونشر حركة BDS عربياً، لأهمية السوق العربية لمعظم الشركات الضخمة.

³² http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Main%20Indicator_E.htm

³³ http://unctad.org/en/Docs/tdb58d4_en.pdf

³⁴ http://unctad.org/en/Docs/tdb58d4_en.pdf

إن كانت قضية فلسطين كانت ولا تزال، رغم كل المحاولات لتقويض ذلك، قضية الأمة العربية الأولى، فهناك تحديان رئيسيان يواجهان حركة المقاطعة عربياً: الأول يتمثل في تواطؤ بعض الأنظمة العربية مع إسرائيل في إدامة استعمارها واضطهادها لشعبنا، وقيام المستوى الرسمي في معظم الدول العربية بتوظيف قضية فلسطين كـ "شماعة" يعلق عليها فشلها في تحقيق التنمية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية.

أما التحدي الثاني فيكمن في كيفية تحويل الدعم والتضامن العربي الشعبي لقضية فلسطين إلى حملات مناصرة وتأثير فعالة ومستدامة قادرة على تحقيق انتصارات ضد الشركات والمؤسسات المتورطة في انتهاكات إسرائيل لحقوقنا وبالتالي على المساهمة في إمالة ميزان القوى لصالحنا نسبياً. فمثلاً نرى تظاهرة مليونية في المغرب الشقيق وقت المجزرة الإسرائيلية في قطاع غزة المحاصر في 2008-2009، حيث كانت ربما المظاهرة الأضخم في التاريخ لدعم القضية الفلسطينية، ولكن لم يُترجم هذا الدعم الهائل إلى حملات مناصرة مؤثرة تمنع شركات عالمية متورطة في الاحتلال من الحصول على صفقات كبيرة في المغرب.

المطلوب شعبياً هو الضغط على الحكومات لقطع علاقاتها العلنية والسرية لا مع دولة إسرائيل وحسب، بل كذلك مع تلك الشركات التي تسهم مباشرة في الاحتلال. فإسرائيل تستمد قوتها الاقتصادية ومناعتها من خلال دعم تلك الشركات لها ولمشاريعها الاستعمارية والتوسعية. وإذا شعرت هذه الشركات بالضغط في البلدان العربية، ستفكر ألف مرة قبل الانغماس في المشاريع الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي.

التطبيع العربي (بالذات الفلسطيني) يعيق المقاطعة

ولا بد، في هذا السياق، من مواجهة التطبيع العربي -- بما في ذلك الفلسطيني -- مع دولة الاحتلال، والذي يُقوّض نضالنا من أجل حقوقنا. فقد زاد مؤخراً التعاون الأمني والرياضي والزراعي والبيئي والأكاديمي مع إسرائيل، حتى أصبح الرياضيون الإسرائيليون يشاركون دون خجل أو موارد في البطولات العالمية التي تعقد في قطر والإمارات العربية المتحدة، والوفود السياحية وخبراء الزراعة والمياه يغزون المغرب، ودول عربية عدة تشتري أسلحة إسرائيلية مختبرة "في الميدان" على مدنيينا ومنشآتنا المدنية في فلسطين ولبنان. ونرى أكبر شركة إسرائيلية لتسويق الماس (LLD) تفتح فرعاً في دبي، إلخ. في ظل هذا الوضع المتردي عربياً، تمثل الكويت ولبنان حالتين استثنائيتين، لانهما ما زالتا صامدتين في تطبيق قوانين مقاطعة إسرائيل ورفض التطبيع معها.

يعد التطبيع الفلسطيني تحدياً من أهم معيقات حركة المقاطعة. بغض النظر عن النوايا، فإن محاولة البعض "لاختراق" المجتمع الإسرائيلي من خلال اللقاءات والمشاريع التطبيعية، كمبادرة "كسر الجمود"³⁵ التي تجمع رؤساء الفلسطينيين مع "نظرائهم" الإسرائيليين، وبعض هؤلاء متواطئ في جرائم حرب، أدت إلى اختراق مجتمعنا وتقويض القيم الوطنية والأخلاقية فيه وتوفير ورقة التوت للتغطية على الاستعمار الإسرائيلي الشرس لأرضنا والتطهير العرقي المستمر لشعبنا. إن اللجنة الوطنية تسترشد بتعريف التطبيع³⁶ الذي أقر بالإجماع في المؤتمر الوطني الأول لحركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها الذي عقد في تشرين ثاني/نوفمبر 2007، وشارك فيه ممثلو جميع القوى السياسية (بما فيها حركة "فتح") وجميع الأطر النقابية والاتحادات الشعبية وممثلي شبكات المنظمات الأهلية وغيرهم.

إن وصول حركة المقاطعة لأهدافها يتطلب تكاتف الجهود من الجميع لدعمها بالعمل الدؤوب، المبني على استراتيجيات علمية ومبادئ كونية واضحة، لا على ردود فعل. ولكن قبل كل شيء، لا بد من تحرير عقول البعض من الإدمان على الهزيمة والتكيف معها، فنحن لم نهزم طالما أننا نقاوم الاحتلال والأبارتهويد ونحقق إنجازات متراكمة بدأت في قض مضاجع إسرائيل ونظامها العنصري.

³⁵ <http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=457>

³⁶ <http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=50>

الملاحق

أسئلة ومحاوّر للنقاش

السؤال الموجّه لممثّل حملة المقاطعة:

✧ كيف تقرؤون مواقف الجهات المختلفة (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)؟ وما هو المطلوب من كل طرف لضمان مشاركة أوسع في أنشطة الحملة وتحقيق مزيد من الانجازات؟

السؤال الموجّه للجانب الحكومي:

✧ ما هو الموقف الرسمي من الحملة؟ وما هي السياسات والآليات المتبعة لتنسيق الجهود مع الحملة وتوفير الدعم لها؟

السؤال الموجّه للقطاع الخاص:

✧ في ظل الانجازات المتحققة لحملة المقاطعة على الصعيد الاقتصادي، كيف يمكن للقطاع الخاص الفلسطيني المساهمة في مراكمة انجازات إضافية؟ وما هي أشكال الدعم التي يمكن تقديمها للحملة؟ وما هي جاهزية المنشآت الفلسطينية للاستفادة من تراجع الطلب على المنتجات الإسرائيلية (وخصوصاً الزراعية والصناعية التقليدية) في الأسواق المحلية والعالمية؟

السؤال الموجّه للمؤسسات الفلسطينية في الداخل:

✧ تلحق الحملة ضرراً كبيراً بصورة إسرائيل في مختلف المجالات، فكيف يمكن تجنب الإضرار بالاقتصاد العربي في إسرائيل (باعتباره جزءاً من الاقتصاد الإسرائيلي)؟